الأمم المتحدة

A/70/981–S/2016/601*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٩٧ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم طيه نص البيان المشترك بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية، والذي وقّعه في بيجين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وشي جينبينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) وو هايتاو
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

16-11891 (A) 090916 130916

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية

البيان المشترك الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي

نحن، رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية، إذ نعلّق أهمية كبرى على صيانة التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيدين الدولي والإقليمي، نصدر البيان التالي:

إن القلق يساورنا بسبب الزيادة الحالية في العوامل السلبية التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي في مختلف أنحاء العالم. وخطورة هذا الاتجاه هي، أولا وقبل كل شيء، أن تسعى دول فرادى وأحلاف عسكرية – سياسية إلى اكتساب ميزة حاسمة في الميدان العسكري أو في ميدان التكنولوجيا العسكرية، كي تكون قادرة، دون أدنى عائق، على تحقيق مصالحها في الشؤون الدولية من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وهي تحاول، في تجاهل سافر لمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، وهو المبدأ الأمني الأساسي، أن تضحي بأمن دول أخرى لصالح أمنها هي. وهذه السياسات تؤدي إلى حدوث زيادة غير محكومة في القوة العسكرية، مما يهز أركان النظام العالمي للاستقرار الاستراتيجي ويتعارض مع مفهوم نزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة.

فبعض البلدان والأحلاف، سعياً منها لاكتساب سيطرة عسكرية، ترفض بعناد أن تناقش خفض الأسلحة التي تكفل تفوقها العسكري الحاسم والحد منها، وهو ما يمثل سبباً هاما لتقويض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي.

والتطورات الحاصلة في ميدان المنظومات المضادة للقذائف تثير القلق بوجه خاص. فالسلوك غير البنّاء المتمثل في القيام على نحو انفرادي باستحداث ونشر منظومات قذائف دفاعية استراتيجية في جميع أنحاء العالم له أثر سلبي على التوازن والاستقرار والأمن الاستراتيجي على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويقوّض أيضا أساس صياغة واعتماد طرائق سياسية – دبلوماسية متعددة الأطراف للتعامل مع انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف.

وجدير بالذكر أن قوى خارجية كثيراً ما تستخدم ذرائع تخمينية لنشر منظومة ”Aegis Ashore“ في أوروبا ومنظومة الصواريخ الاعتراضية في مناطق الارتفاعات العالية الطرفية (THAAD) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن النشر المزمع لتلك

المنظومة في شمال شرق آسيا. وعمليات النشر هذه لا علاقة لها البتة بالتحديات والتهديدات الحقيقية التي تواجَه في ميدان انتشار القذائف، ومن الواضح أنها لا تتسق مع أهدافها المعلنة، وستلحق ضرراً بالغا بالمصالح الأمنية الاستراتيجية الوطنية لدول المنطقة، ومن بينها روسيا والصين. وتعارض روسيا والصين عمليات النشر تلك معارضة شديدة.

ومنظومة الضربة العالمية السريعة وغيرها من الأسلحة الهجومية الدقيقة الطويلة المدى التي يجرى استحداثها في بعض الدول يمكن أن تقوّض بشدة التوازن والاستقرار الاستراتيجيين وتؤدي إلى سباق تسلح جديد.

ويتصاعد تهديد تسليح الفضاء الخارجي وتحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية. وزيادة تطور هذا الاتجاه تقوض الاستقرار الاستراتيجي، وتهدد، بالتالي، الأمن الدولي. وفي ظل هذه الظروف، مما له أهمية بالغة أن تبدأ عملية تفاوض لصياغة اتفاق دولي ملزم قانوناً يكفل عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وذلك استناداً إلى المشروع الروسي الصيني لمعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (وقد قدم مشروع محدّث لها إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤). ومما يتسم بأهمية بالغة أيضا الترويج لمبادرة دولية/التزام سياسي بشأن عدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا يتسق مع أهداف مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي الذي اشتركت في تقديمه روسيا والصين، ويفضي إلى تحقيق هدف منع تسليح الفضاء الخارجي.

ويشكل تحديد الأسلحة وسيلة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وينبغي أن تسترشد أي تدابير في هذا الصدد بالمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨. فهذه المبادئ مناسبة وهامة إلى حد بالغ. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون نزع السلاح وتحديد الأسلحة منصفين ومتوازنين، وينبغي أن يفضيا إلى تعزيز أمن كل دولة.

ومما يثير بالغ القلق تزايد خطر اكتساب جهات فاعلة من غير الدول أسلحة كيميائية وبيولوجية من أجل تنفيذ أعمال إرهابية وأنشطة عنف متطرفة. والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب المقاتلين التابعين لـ ”الدولة الإسلامية“ في العراق وسورية هو مثال لتلك الأحداث. وأحد سُبُل التعامل مع هذا التهديد هو تحسين دعائم القانون الدولي

ذي الصلة. ولذا، فإن صياغة اتفاقية دولية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي هي أمر مناسب إلى حد بالغ.

لقد اعتاد المجتمع الدولي أن ينظر إلى ”الاستقرار الاستراتيجي“ على أنه مفهوم عسكري بحت في ميدان الأسلحة النووية. وهذا لا يعكس اتساع نطاق القضايا الاستراتيجية المعاصرة وتعدد أوجهها. ولتحقيق هدف الدفاع عن السلام والأمن، ينبغي أن يُنظر إلى المفهوم من منظور أوسع نطاقاً وأكثر تقدما يُعتبر فيه الاستقرار الاستراتيجي شرطاً من شروط العلاقات الدولية، يتسم بالسمات الرئيسية التالية:

- في الميدان السياسي، ينبغي أن تتقيد جميع الدول ومجموعات الدول تقيدا تاما بمبادئ وقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة والتدابير القسرية، واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول والشعوب في تسوية القضايا الدولية والإقليمية الساخنة؛ وينبغي أن تعارض التدخل في الحياة السياسية للدول الأخرى.

- في الميدان العسكري، ينبغي أن تُبقي جميع الدول قدراتها العسكرية عند أدنى مستوى لازم لضمان أمنها الوطني؛ وينبغي أن تمتنع عمدا عن اتخاذ أي إجراءات من قبيل تعزيز قواتها المسلحة أو إقامة أحلاف عسكرية سياسية أو التوسع في تلك الأحلاف التي قد يعتبرها أعضاء آخرون في المجتمع الدولي تهديداً لأمنهم الوطني ويجبرهم على اتخاذ تدابير مضادة لإعادة التوازن الذي يكون قد تقوّض، وينبغي أن تحل خلافاتها من خلال الحوار الإيجابي البنّاء، مما يعزز الثقة والتعاون المتبادلين.

وتهيب روسيا والصين بجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يعتبروا هذه المبادئ، الرامية إلى توطيد السلام والأمن والاستقرار، أساساً للعمل، وهما على استعداد لتعزيز الحوار والتعاون والتبادل مع المجتمع الدولي على ذلك الأساس.

رئيس الاتحاد الروسي	رئيس جمهورية الصين الشعبية
ف. ف. بوتين	شي جينبينغ